جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
العراق – النجف

مؤسسات العدالة الانتقالية في العراق ودورها في بناء السلم المجتمعي بعد العام 2003:الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة أنموذجاً

رسالة تقدم بها الطالب

علي صويح عياده بايع الفريجي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

أ.د. زيد عدنان محسن العكيلي

1443هـ 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنِ الظُّلُمَاتِ إلى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إلى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ

صدق الله العلي العظيم

{ سورة المائدة/ الآيتان 15-16 }

إقرار المشرف

أشــهد بأن إعداد هذه الرســالة الموســومة (مؤســســات العدالة الانتقالية في العراق ودورها في بناء الســلم المجتمعي بعد العام 2003:الهيئة الوطنية العليا للمســـاءلة والعدالة أنموذجاً) والتي تقدم بها الطالب (علي صويح عياده بايع الفريجي) قد جرى تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا – قسم العلوم السياسية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وأرشحها للمناقشة.

التوقيع

اللقب العلمي:أ. د.

الاسم: أ.د. زيد عدنان محسن العكيلي

(المشرف)

التاريخ: / / 2022

الإهداء

إلى. ..

- والديَّ (رحمهما الله) بِراً و إحساناً
- زوجتي الغالية.. عِرّفاناً بالجميل
- أولادي (الحسن، ديما، أبيار، فاطمة) نور عيني (حفظهم الله)

أهدي هذا الجهد المتواضع

علي

شكر وامتنان

الشُكرُ لله ولهُ الحمدُ، ولهُ المنة لما وفِقني إليه، وما توفيّقي إلا به، عَليّه تَوكلت، وإليه أنيب أنه نعم المولى والوكيل.

أتوجه بالشكر والعرفان لكل من ساندني وسهل إليّ طريقي العلمي، وامتثالاً لقوله سبحانه وتعالى عز من قائل: لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ. وانسجاماً لقول الصادق الأمين ذو الخلق العظيم والمزكى بقول رب العالمين رسولنا الحبيب محمد (ص) روحي له الفداء: من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى اليكم معروفاً فكافئوه فإنَّ لم تستطيعوا فأدعوا له.

أما بعد..

الشكر لله تعالى الذي هيأ لي من يأخذ بيدي نحو دروب المعرفة فكان أُخاً ومعلماً وموجهاً لمسارات البحث وولوج اتونه: إنه الدكتور الفاضل (زيد عدنان محسن العكيلي) فله مني ما يستحق أولو الفضل وأولو المعرفة، والشكر إلى رئاسة وأساتذة قسم العلوم السياسية وإلى عائلتي لتشجيعهم ودعمهم دائماً وإلى كل من ساندني وقدّم لي الدعم المعنوي والتصحيح والتوجيه، وبالخصوص الأستاذ إحسان شمران الياسري.

ومن الله التوفيق

الباحث

الملخص

تبقى دراسة التجارب العالمية فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية مسألة مفيدة، بل وضرورية لاستخلاص الدروس والعبر من جهة، والاغتناء بنماذج عملية بما لها وما عليها من جهة ثانية. وليس الهدف من ذلك هو تقليد هذه التجارب أو استنساخها، بقدر الإفادة منها وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها، فقد أكد عدد من العلماء والباحثين أنه لا يوجد نمط واحد للعدالة الانتقالية في جميع المجتمعات، وأكدوا أن السياق الوطني لكل دولة يعتبر مصدراً أساسياً في بناء مسار ونموذج للعدالة الانتقالية معتبرين أن مقاصد ومباديء العدالة الانتقاية تعد أحد روافد الانتقال الديمقراطي، ومن ثم فإنَّ كل دولة يمكنها تطوير نموذج للعدالة الانتقالية يتوافق مع ما مرت به من أحداث، ويتوافق مع السياق الاجتماعي والثقافي والتاريخي لهذه الدولة.

إن هذا المبدأ يمهد للارتقاء إلى الديمقراطية والحكم الرشيد، الأمر الذي يفضي إلى بناء سلم مجتمعي أساسه تحقيق المواطنة، ومن ثم فإنَّ للعدالة الانتقالية أهدافاً تتجسد قيمها في تحقيق تلك العدالة والإنصاف لضحايا انتهاكات وجرائم حقوق الإنسان، ومحاولة معاونة الشعوب من الانتقال إلى الديموقراطية والحكم الرشيد، وملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، ومسائلتهم، ومحاكمتهم وفقاً للقانون الوطني، والقوانين الدولية ضد مرتكبي الجرائم الإنسانية، وجبر الضرر بمختلف أشكاله ومراحله سواء بالتعويض المادي أو المعنوي وإعادة التأهيل، ولا يتم ذلك دون طريق إصلاح أنظمة ومؤسسات الدولة الانتقالية على المستوى التنفيذي والتشريعي والقضائي، وزيادة وعي موظفي الدولة بحقوق الإنسان وحرياته، لأجل الشروع واستيعاب تطبيقات مبدأ العدالة الاجتماعية الانتقالية، إضافة إلى التفاعل المجتمعي لهذا المبدأ الشرعي ومشروعية هذا الاستحقاق للأفراد.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	
الإهداء	
شكر وامتنان	
المحتويات	
المقدمة	1
الفصل الأوّل مفهوم العدالة الانتقالية والسلم المجتمعي	6
المبحث الأول: مفهوم العدالة الانتقالية	7
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والتأريخي للعدالة الانتقالية	7
المطلب الثاني: مفهوم السِلم المجتمعي	18
المطلب الثالث: مفاهيم مُقاربة	30
المبحث الثاني: السلم المجتمعي من حيث المبررات والآليات والعلاقات	33
المطلب الأول: مبررات الأخذ بفكرة العدالة الانتقالية	34
المطلب الثاني: آليات العدالة الانتقالية	37
المطلب الثالث: العلاقة بين العدالة الانتقالية والسلم المجتمعي	43
الفصل الثاني تجارب العدالة الانتقالية العالمية (نماذج مختارة)	47
المبحث الأول: تجربة جنوب أفريقيا	48
المطلب الأول: الفصل العنصري أو الابارتايد أو الابارتيد أو الابارتهايد	49
المطلب الثاني: انتقال السلام الوطني في دولة جنوب افريقيا	56
المطلب الثالث: ستراتيجية المصالحة الوطنية في دولة جنوب أفريقيا	59
المطلب الرابع: مهام وأدوات لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا	61
المبحث الثاني: التجربة الارجنتينية	79
المطلب الأول: أوضاع الأرجنتين ما بعد إيزابيلا بيرون	80
المطلب الثاني: آثار الحكم الدكتاتوري ونتائج التحول	83

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: التجربة المغربية	93
المطلب الأول: هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي	95
المطلب الثاني: جبر الأضرار من منظور هيئة الإنصاف والمصالحة	98
الفصل الثالث مؤسسات العدالة الانتقالية في العراق بعد العام 2003 ودورها في بناء السلم المجتمعي	103
المبحث الأول: مؤسسة الشهداء	104
المطلب الأول: التشكيل والهيكلية	105
المطلب الثاني: إجراءات مؤسسة الشهداء ودورها في بناء السلم المجتمعي.	110
المبحث الثاني: مؤسسة السجناء السياسيين	117
المطلب الأول: مؤسسة السجناء السياسيين – التشكيل والهيكلة	118
المطلب الثاني: إجراءات مؤسسة السجناء السياسيين ودورها في بناء السلم المجتمعي.	121
الفصل الرابع الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة ودورها في بناء السلم المجتمعي	124
المبحث الأول: تشكيل وهيكلية الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة	126
المطلب الأول: التشكيل	127
المطلب الثاني: الهيكلية الإدارية للهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة	132
المبحث الثاني: مبررات تأسيس الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة	135
المبحث الثالث: آليات وإجراءات الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة	163
المطلب الأول: الإجراءات	163
المطلب الثاني: الآليات	169
المبحث الرابع: دور الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة في بناء السلم المجتمعي	177
الخاتمة	191
الاستنتاجات والتوصيات	192
المصادر والمراجع	196
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	210

المقدمة

يعد مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي أثارت وتثير الجدل في الساحة السياسية والثقافية والاجتماعية، وأثارت تساؤلات عدة حول معناها وتطبيقاتها، فما هي الآليات التي تتبع في سبيل تطبيقها، وما طبيعة هذه الآليات، وكيف؟ ومن يقوم بذلك؟ ومن هم المشمولون بهذه الإجراءات؟ ويبدو أن هذه التطبيقات قد تباينت من دولة لأُخرى، فتجد أن تطبيقاتها في جنوب أفريقيا تختلف عن العراق، والأخير تختلف عن المانيا، ويرتبط ذلك باختلاف طبيعة الانظمة السياسية في هذا البلد أو ذاك، ونجد ذلك واضحاً في الدول الديمقرطية التي تتبنى قيم الحرية والمساواة، فنجد أن حكومة ما تنتهج وتتبنى النهج التمايزي العنصري القائم ثم التمايز على أساس اللون أو العرق، وهناك من ينتهج ويتبنى نهج التمايز الإثني (القومي)، وهناك من ينتهج ويتبنى التمايز (الديني، الطائفي، المذهبي)، لذلك وفي سبيل الحد من هذه التمايزات أو التخلص منها نهائياً، وعبور مرحلة سابقة إلى مرحلة جديدة، تبنت الأنظمة السياسية التي انتقلت من طور الشمولية الدكتاتورية إلى طور الديمقراطية والحكم الرشيد إلى انصاف الافراد والجماعات الذين عانوا من هذه التمايزات بمختلف أشكالها وأنواعها، بمعنى أن العدالة الانتقالية تسعى لتحقيق المصالحة بين افراد الشعب فيما بينهم من جهة، وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى، ومن أهدافها الاساسية: الاعتراف بما أرتكبت من انتهاكات جسمية لحقوق الانسان وحرياته في المدة الزمنية التي سبقت الانتقال أو التحول إلى أنظمة ديمقراطية وأظهار وبيان المعاناة الخطيرة والباهظة الثمن التي دفعها الأفراد في سبيل حرياتهم، وحقوقهم، وكرامتهم، ووطنيتهم في العيش الكريم، والحفاظ على الذاكرة الوطنية عبر الأجيال، فضلا عن تأسيس لعيش مشترك في مجتمع جديد تسوده قيم الحرية والمساواة وسيادة القانون.

إن هذا المبدأ يمهد إلى الارتقاء إلى الديمقراطية والحكم الرشيد، الأمر الذي يفضي إلى بناء سلم مجتمعي أساسه تحقيق المواطنة، ومن ثم فإنَّ للعدالة الانتقالية أهدافاً تتجسد قيمها في تحقيق العدالة والإنصاف لضحايا انتهاكات وجرائم حقوق الإنسان، ومحاولة معاونة الشعوب من الانتقال إلى الديموقراطية والحكم الرشيد، وملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، ومسائلتهم، ومحاكمتهم وفقاً للقانون الوطني، والقوانين الدولية ضد مرتكبي الجرائم الإنسانية، وجبر الضرر بمختلف أشكاله ومراحله سواء بالتعويض المادي أو المعنوي وإعادة التأهيل، وذلك لا يتم دون طريق إصلاح أنظمة ومؤسسات الدولة الانتقالية على المستوى التنفيذي والتشريعي والقضائي، وزيادة وعي موظفي الدولة بحقوق الإنسان وحرياته، لأجل الشروع واستيعاب تطبيقات مبدأ العدالة الاجتماعية الانتقالية، إضافة إلى التفاعل المجتمعي لهذا المبدأ الشرعي ومشروعية هذا الاستحقاق للأفراد.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فمنذ عقود عدة عانى الشعب العراقي انتهاكات مختلفة وعديدة على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي على يد الحكومات العراقية المتعاقبة منذ العهد الملكي. ولقد تعرضت الجماعات العراقية المعارضة سياسيا وثقافيا لشتى انواع الانتهاكات بما فيها حقوق الإنسان

وحرياته وتجسد ذلك فعليا وللعيان وبطرق وأساليب ونهج تعسفي، بوليسي، إجرامي في عهد حكومة البعث منذ عام 1968، فعلى المستوى السياسي والثقافي انتهكت هذه الحكومة حرية الاعتقاد وحرية التعبير عن الرأي والمعارضة السياسية، فلا حزب إلا حزب البعث (فكر وممارسة) فلم يسمح حزب البعث بمشاركة أي جهة سياسية عراقية في الحكم، ولم يسمح بتوفير فرصة للرأي الآخر، الرأي المختلف، فاضطهد كل من يخالف رأيه وفكره، وممارساته، وطريقة حكمه، بطرائق شتى، مثل الاعتقال والسجن، والمحاكمة غير الشرعية، وقوانين غير شرعية، والتعذيب الجسدي والنفسي، والقتل، والتصفية الجسدية، وقرارات الإعدام الجائرة التي شملت المعارضة السياسية، ومعارضة الرأي الآخر. مثلت هذه الصورة، إبادة جماعية واضحة للشعب العراقي، فلم تشمل الفرد لذاته فقط، بل شملت حتى عائلته وأقاربه، سيما في محافظات الوسط والجنوب، فضلا عن انتهاكات لحقوق الإنسان في المنطقة الكردية.

وحتى المستوى الاقتصادي لم يحفل الشعب العراقي بحياة اقتصادية مريحة وعيش كريم، فالحروب والقرارات السياسية المهلكة اضرت بالاقتصاد، وحرمت الشعب العراقي من تنمية وتحديث اقتصادي كان من الممكن اللحاق بالدول المتقدمة، لتوافر الثروات الهائلة في العراق.

وبعد انهيار النظام السياسي السابق، فقد عملت الحكومات التي تلت 2003/4/9 الإعلان عن إجراءات وآليات العدالة الانتقالية في سبيل جبر الضرر عن معاناة الشعب العراقي التي طالتهم يد الظلم والتعسف والاجرام البعثي طيلة أكثر من عقود ثلاث، والتي ستتضمنها رسالتنا هذه بيان هذه الآليات والإجراءات، والمؤسسات التي شرعت هذا المبدأ ودورها في تحقيق أو بناء السلم المجتمعي.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة في بيان انتهاكات حكومة البعث ضد الشعب العراقي منذ 1968، وبيان معنى العدالة الانتقالية، وتوضيح آليات وإجراءات العدالة الانتقالية في العراق بعد العام 2003.

وتنبع أهمية الدراسة من الناحية السياسية والاجتماعية فيما يخص دور وتأثير العدالة الانتقالية في تحقيق السلم الأهلي في العراق بعد العام 2003 والذي شهد تحولا سياسيا من نظام دكتاتوري إلى نظام ديموقراطي بفعل عوامل مختلفة أسهمت في إحداث هذا التغيير.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان وتحليل إجراءات وآليات العدالة الانتقالية في العراق بعد العام 2003، وبيان وتحليل دور العدالة الانتقالية في العراق، وتأثيرها في بناء السلم المجتمعي. كما تهدف إلى التعرف على العدالة الانتقالية بشكل معمق والإحاطة بجوانب تحقيقها كأحد المقاربات للتعامل مع تركة الماضي.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من الشروع بتطبيق العدالة الانتقالية في العراق بعد العام 2003، لكنها لم ترتقِ إلى بناء السلم المجتمعي فيه، وتأتي إشكالية الدراسة من وجود هياكل مؤسسية للعدالة الانتقالية أنشأت بقوانين استندت إلى مواد دستورية، لكنها لم تضطلع بمهامها بشكل واضح. وتحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما العدالة الانتقالية؟ وما أهم تطبيقاتها الدولية؟ وما السلم الأهلي؟

2- ما تأثير تطبيقات العدالة الانتقالية على تحقيق السلم الأهلي في العراق بعد العام 2003؟

فرضية الدراسة:

إن تطبيق العدالة الانتقالية في العراق، سيسهم في بناء السلم المجتمعي فيه. وترتكز فرضية الدراسة على وجود علاقة طردية تربط بين إجراءات مؤسسات العدالة الانتقالية والمساهمة الفعالة في تحقيق السلم الأهلي.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لما له من دور بوصف الظاهرة موضوعة الدراسة وتحديد واقعها وتحليلها بهدف الوصول إلى النتائج المتوخاة.

هيكلية الدراسة:

تكونت الرسالة من أربعة فصول وخاتمة واستنتاجات وتوصيات. إذ تضمن الفصل الأول مفهوم العدالة الانتقالية والسلم المجتمعي وقُسّم إلى مبحثين:

المبحث الأول مفهوم العدالة الانتقالية والسلم المجتمعي حيث ضم ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية

المطلب الثاني: مفهوم السلم المجتمعي

المطلب الثالث: المفاهيم المقاربة

والمبحث الثاني العدالة الانتقالية: المبررات، الآليات والعلاقات وهو من ثلاثة مطالب

المطلب الأول: مبررات الأخذ بفكرة العدالة الانتقالية

المطلب الثاني: آليات العدالة الانتقالية

المطلب الثالث: العلاقة بين العدالة الانتقالية والسلم المجتمعي

وتضمن الفصل الثاني:

تجارب العدالة الانتقالية العالمية (نماذج مختارة) ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تجربة جنوب افريقيا

المبحث الثاني: تجربة الأرجنتين

المبحث الثالث: التجربة المغربية

أما الفصل الثالث فتناول مؤسسات العدالة الانتقالية في العراق بعد العام 2003 ودورها في بناء السلم المجتمعي. ويتكون من مبحثين

المبحث الأول: مؤسسة الشهداء

المبحث الثاني: مؤسسة السجناء

فيما تناول الفصل الرابع الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة ودورها في بناء السلم المجتمعي. ويتكون من أربع مباحث:

المبحث الأول: تشكيل وهيكلية الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة

المبحث الثاني: مبررات تأسيس الهيئة

المبحث الثالث: آليات وإجراءات الهيئة

المبحث الرابع: دور الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة في بناء السلم المجتمعي

بعدها جاءت الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الدراسات السابقة

ان العدالة الانتقالية تعتبر من المواضيع الحديثة نسبياً، حيث ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وانتشرت في قارات العالم المختلفة. وعلى الرغم من ذلك، فأن الدراسات المتخصصة في هذا المجال قليلة ومختصرة على تجارب بعينها. ومن خلال بحثنا لهذا الموضوع سنذكر اهم الكتب والمؤلفات التي تناولت العدالة الانتقالية واهمها:-

1. كتاب (معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية) لمؤلفته نويل كالهون، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2014.
2. اشكالية العدالة الانتقالية، تجربتي المغرب وجنوب افريقيا لمؤلفه عبد العزيز النويضي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
3. ماذا بعد التغيير في العراق؟ مقدمات لمشروع العدالة الانتقالية لمؤلفه جواد غانم، المكتبة العصرية، بغداد، 2005.

حدود الدراسة المكانية والزمانية

تتناول الدراسة البعض من مؤسسات العدالة الانتقالية في العراق بعد العام 2003 وهي مؤسسة الشهداء ومؤسسة السجناء السياسين والهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة.